مجلة التراث

ELT -R

2019/ Vol:9 N°03- 32

Available online at: http://www.asjp.cerist.dz

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

تاريخ الإستقبال: 12-07-2018 تاريخ التحكيم: 2019/12/20 تاريخ قبول النشر: 15-12-2019

# الفساد المالي في المجتمع الجزائري (الأشكال، والعوامل، والآثار)
## - مقاربة سوسيولوجية -

# *Corruption in the Algerian society (Types, Factors, After-Effects)*
## *-Sociological approach-*

الأستاذ: سلامي محمد علي، طالب دكتوراه،مختبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر.023000.

أ.د جفال عبد الحميد، المشرف، مختبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر.023000.

**مجلة التراث، العدد03-32 / ديسمبر2019، المجلد التاسع.**

لتوثيق هذا المقال:

سلامي محمد علي، الفساد المالي في المجتمع الجزائري (الأشكال، والعوامل، والأثار)- مقاربة سوسيولوجية، **مجلة التراث**، العدد 32، المجلد التاسع، ديسمبر 2019.

*EL TOURATH REVIEW, NUMBER 32-03/DECEMBER 2019, ninth FOLDER.*

**TO CITE THIS ARTICLE:**

**SELLAMI Mohammed Ali**, Corruption in the Algerian society (Types, Factors, After-Effects) -Sociological approach-, **EL TOURATH REVIEW**, number 32, ninth folder, December 2019.

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري، من خلال المعطيات التي احتوت واقع هذه الظاهرة بمختلف أشكالها. فتناولت الدراسة بعض المفاهيم المرتبطة بمشكلة الفساد في مجتمعنا، إضافة إلى التطرق لبعض النظريات المفسرة لمظاهر الفساد ومحاولة استقراء أبرز أفكار هذه المقاربات واسقاطها على مجتمعنا، وعرض أبرز أشكال الفساد المنتشرة في المجتمع، مع الإشارة إلى أهم العوامل التي تشير لانتشار ظاهرة الفساد، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى عرض بعض الآثار والانعكاسات المترتبة عن جرائم الفساد في المجتمع الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:**

الفساد، الرشوة، الاختلاس، ثقافة الفساد، التفكك الاجتماعي.

**Abstract:**

This paper sheds the light on corruption phenomenon in the Algerian society through data, which dealt with topicality of asked phenomenon with its different types. This paper treated some notions relating to corruption problem in our society. In addition to broach to some explaining theories of corruption phenomenon also to try to induce the most important ideas of these approaches and to be applied on our society, as well as to show the most prominent types of corruption in society and to mention the most important factors, which indicate propagation of corruption. At last, this paper concludes to show some after-effects and impacts caused by crimes of corruption in the Algerian society.

**Keywords:**

Corruption, Bribe, Robbery, Corruption culture, Social dissolution.

## مقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، ولا تقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى.

وبالرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات الا انه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد من شعب لأخر وفقا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة التي تنبع من الدين والعادات والتقاليد المتوارثة الموجودة في المجتمع، وتبعا لاختلاف تأثيراته سواء كانت سياسية تتعلق بنظام الحكم في الدولة أو اقتصادية تتعلق بالجوانب المالية والتجارية أو اجتماعية تتعلق بطبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وطبقاته.

### إشكالية الدراسة:

الفساد آفة خطيرة استشرى لهيبها، وانتشر داؤها في المجتمع الجزائري انتشار النار في الهشيم، وتفشى سرطانها في أعصاب الحياة المجتمعية؛ فشل وخرب أركان النهوض والتنمية، فساهم في تراجعها وتقهقرها في سلم مؤشر التنمية البشرية، فأضحى المجتمع في ذيل القائمة؛ سواء على مستوى الاقتصاد أو التعليم أو الصحة أو الإدارة...

وانطلاقا من هذا ارتأينا في هذا الموضوع تناول ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل من وجهة نظر علمية، قصد معرفة أهم العوامل التي تحيط بهذه الظاهرة، لذا كان الاهتمام هنا متعلق بالظاهرة محل البحث ودراستها من عدة زوايا والتركيز على قراءة علمية سوسيولوجية لأهم العوامل والأسباب التي تحيط بظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري.

وانطلاقا من هذا حاولنا تسليط الضوء على ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري من خلال (الأشكال، والعوامل، والأثار) وكان التساؤل الرئيسي كالتالي:

ما هو واقع ظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي النظريات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الفساد؟

ما هي أبرز أشكال الفساد في مجتمعنا؟

ما هي العوامل التي ساعدت على بروز وتطور الفساد في المجتمع الجزائري؟

ما هي الأثار والانعكاسات المترتبة على ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري؟

## أولا/ تحديد مفاهيم الدراسة

### 1-1) مفهوم الفساد:(Corruption)

ليس هناك تعريف محدد للفساد وإنما هناك توجهات مختلفة لتعريفه فهناك من يعرفه على أنه: "خروج عن القانون والنظام (أي عدم الالتزام بهما) واستغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية للفرد أو لجماعة معينة" [1].

حددت "منظمة الشفافية الدولية" تعريف للفساد: "هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعية". والإنسان الفاسد هو الذي لا يتحلى بالأخلاق في تعامله مع الآخرين [2].

بالتالي يعتبر "الفساد هو كل نشاط يمارسه شخص مادي أو معنوي يسيء استخدام المنصب (السلطة) أو يستغل النفوذ أو يسخر العلاقات لاستخدامات غير قانونية تكون عادة مصدرا للرشوة وللثراء السريع بعيدا عن عين الرقابة وعن سلطة المحاسبة".

### 2-1) مفهوم جريمة الرشوة: (Bribry)

وعلى ذلك فالرشوة هي اتفاق بين الموظف العام أو من في حكمه وبين صاحب الحاجة بمقتضاه يحصل الموظف على فائدة أو مجرد وعد بها، نظير أدائه لعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عن أدائه، إذن فالرشوة هي في حقيقتها عرض من جانب صاحب الحاجة يقابله قبول من الموظف، وبعبارة أخرى هو عقد غير مشروع يباع بواسطة العمل الوظيفي [3].

هذا وتعتبر الرشوة من الجرائم التعزيرية في النظام الجنائي الإسلامي، أدلة تجريمها ثابتة بنصوص القرآن والسنة، فيقول عز وجل: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (الآية: 88 من سورة البقرة).

فالرشوة تعتبر سلوك اجتماعي غير سوي قد يلجأ إليه الفرد أو الجماعة كوسيلة لتحقيق غايات لا يستطيع الوصول اليها بالوسائل المشروعة أو بالطرق التنافسية المتعارف عليها.

### 3-1) مفهوم جريمة الاختلاس:

إن لفظ الاختلاس من الألفاظ التي عرفها الشرع وجاءت في عباراته، فعن عائشة–رضي الله عنها–قالت: سألت رسول الله "صلى الله عليه وسلم" عن الالتفات في الصلاة فقال: "هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد" [4].

قال ابن رجب: "يعني أن الشيطان يسترق من العبد في صلاته التفاته فيها ويختطفه منه اختطافاً حتى يدخل عليه بذلك نقص في صلاته وخلل" [5].

قال القاضي عياض: وقوله–أي في الحديث–"إنما هو اختلاس يختلسه الشيطان": هو أخذ الشيء بسرعة واختطاف وعلى طريق المخاتلة والانتهار [6].

## ثانيا/ النظريات الاجتماعية المفسرة للفساد

### 2–1) اللامعيارية عند دوركايم:

ينطلق دوركايم من افتراض أن كل ظاهرة اجتماعية تؤدي وظيفة معينة وعلى عالم الاجتماع أن يبحث عن تلك الوظيفة، ويضيف أن على الباحث في علم الاجتماع أن يتقصى أثر العوامل الكامنة وراء تطور تلك الظواهر وانتشارها، وهو يعتقد أن وظيفة الظواهر الاجتماعية تشير إلى ذلك الترابط الذي يحدث بين الظاهرة والواقع الاجتماعي الذي يعبر عن الحاجات العامة للأفراد [7].

عموما تقوم نظرية "إميل دوركايم" حول اللامعيارية على مجموعة قضايا نظرية أساسية هي كما يأتي [8]:

تؤدي الأزمات الاقتصادية الشديدة والتغيرات السريعة المفاجئة في المجتمع سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء (طفرة) إلى حدوث حالة من اضطرابات في المجتمع.

هذه الاضطرابات تحدث حالة من انهيار التصنيف في المكانة الاجتماعية للأفراد واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد الأساسية التي تحكم السلوك وتوجهه.

هذه الحالة (اللامعيارية) تؤدي إلى رفع القيود عن الطموحات الفردية، وهذا ما يساعد على ارتفاع مستواها.

زيادة الطموحات لدى الناس تجعل من الصعب على الوعي الجمعي أن يتحكم بها ونتاج ذلك تسيطر الشهوات، وتصل بذلك اللامعيارية إلى أقصى مدى لها.

هذه الحالة من التهيج في الطموحات مع عدم القدرة على تحقيقها وتوفر الإمكانات تقود إلى التنافس والصراع الشديدين مما يقود إلى فقدان الرغبة في الحياة.

من خلال اعتماد مضمون فكرة النظرية اللامعيارية عند دوركايم، نحاول إسقاطها على الظاهرة المدروسة، اعتمادا على الفكرة الجوهرية للنظرية ألا وهي حالة اللاتوازن التي يعيشها المجتمع وفقدان المعايير والقيم وهذا ما يسمى حسب النظرية الأنومي فهنا يصبح المجتمع يعاني حالة من الاختلال وعدم التوازن في أنساقه ونظمه الاجتماعية وبالتالي يضعف دور الضبط الاجتماعي كرادع للمجتمع، وهذا ما ينتج عنه سلوكات غير سوية وإنحرافية تخرج عن الأطر والمعايير الاجتماعية وتؤدي سلوكات شاذة ومخالفة للقواعد المتعارف عليها اجتماعيا وهذا ما يبرز في شتى أنواع الانحراف والجريمة ومختلف أشكال الفساد التي تؤثر بالطبع على المجتمع في بناءه واستقراره ، ويبدو الفساد هنا في نهب مختلف الثروات والخيرات من ناحية مادية واختلال المجتمع وعدم انضباطه أخلاقيا وقيميا وهذا من ناحية معنوية.

### 2-2) نظرية الضبط الاجتماعي:

تدخل نظرية الضبط الاجتماعي ضمن النظريات الوضعية، كما أنها تعتبر نظرية ضيقة باعتبار تركيزها على القضايا المتعلقة بأسباب الانحراف أكثر من اهتمامها بتحليل البناء الاجتماعي. وتبرز أهم النقاط الأساسية لهذه النظرية في الاتي [9]:

يخلق المجتمع مجموعة من القواعد التنظيمية التي تحدد للأفراد المجالات المقبولة وغير المقبولة بين أنماط السلوك الاجتماعية.

تعتبر التنشئة الاجتماعية أهم الأدوات التي يضعها المجتمع لتحقيق أهدافه الضبطية.

عندما تصاب أدوات الضبط بالضعف يصبح سلوك الأفراد أقرب إلى الانحراف منه إلى التوافق.

تعتقد هذه النظرية أن "الانحراف عبارة عن ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد"، حيث تطرح هذا السؤال: كيف لا ينحرف أفراد المجتمع وأمامهم كل هذه المغريات؟

وترى هذه النظرية أن أصل سلوك الأفراد المعتدل في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سيطرة المجتمع عن طريق القانون على تعاملهم مع الآخرين، ولو ألغي القانون الهادف إلى تنظيم حياة الناس لما حصل هذا الاعتدال الاجتماعي في السلوك، ولانحراف أفراد المجتمع بسبب الرغبات والشهوات الشخصية.

فهذه النظرية إذن، ترى أن الانحراف يتناسب تناسبا عكسيا مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد. فالمجتمع المتماسك والمتحاب والذي تسوده الرحمة والمودة تتضاءل فيه نسبة الانحراف، فيما ترتفع هذه النسبة في المجتمع المنحل.

من خلال عرض نظرية الضبط الاجتماعي يتبين أن عملية الضبط ذات أهمية بالغة بالنسبة لتنظيم المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم بالانتماء إلى نظم وقواعد مشتركة تحكم سلوكاتهم وتجعلهم جزءا من المجتمع ككل لا يخرجون عن معاييره وقوانينه، إلا أن الانحراف عن تلك القيم والضوابط الاجتماعية تقود إلى التسيب والفساد بمختلف أشكاله وأنماطه وهذا ما يفسر ضعف وسائل الضبط الاجتماعي للتصدي لمختلف تلك الانحرافات، فظاهرة الفساد هنا تشكل خرقا للنظام والقوانين التي تحكم المجتمع وتضبط أفراده، فعندما يشعر الفرد بنوع من التحرر من قيود المجتمع يسعى بذلك إلى تجاوز تلك الضوابط بشتى الوسائل حتى لو كانت انحرافات وفسادا مخالف للقانون، وهنا يرتكب الفرد سلوكا إنحرافيا مثل الرشوة أو الاختلاس وغيرها.

### 2-3) نظرية الثقافة الفرعية:

تدخل هذه النظرية ضمن الاتجاه الوضعي السوسيولوجي، حيث أن اهتمام النظرية كان يسعى إلى تفسير أشكال معينة من السلوك، وقد تم ذلك من خلال صياغة مفهوم الثقافة الخاصة لفهم هذه الأنماط السلوكية. ويمكننا تلخيص أهم ما جاءت به هذه النظرية فيما يلي [10]:

- ✓ يعتمد المجتمع على مجموعة من القيم على حساب أخرى.
- ✓ هذه القيم تحدد مجموعة من الأهداف يستطيع الفرد من خلالها الحصول على مركز اجتماعي معين مما يضفي على

تلك الأهداف المشروعة.

- ✓ تتحقق الوسائل المجسدة لتلك الأهداف –بشكل عام – للطبقة الوسطى دون الطبقة الدنيا.
- ✓ باعتبار نقص الفرص أمام الطبقة العاملة لتحقيق أهدافها فان الشارع أو البيئة ينظر إليهم بشكل سلبي مما يصيبهم بالإحباط.
- ✓ عدم تحقيق أهداف الأفراد يؤدي إلى تمردهم وثورتهم ضد قيم الطبقة الوسطى.
- ✓ تؤدي القيم المتشكلة عند الطبقة العاملة – مع الزمن – إلى بروز قيم خاصة بها تواجه بها قيم الطبقة الوسطى، وهذه القيم قد تكون في شكل انحرافات سلوكية.
- ✓ هذه القيم ستنقل من جيل إلى جيل مما سيشكل ثقافة خاصة جانحة.

كما تؤكد هذه المقاربة في تفسيرها للانحراف، النظرة التي مؤداها أن السلوك الإنحرافي سلوك سوي من الناحيتين السيكولوجية والسوسيولوجية، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن السلوك سلوك سوي سوسيولوجيا لأنه على الرغم من كونه منحرفا يمثل وجهة نظر المجتمع الكبير، فهو ممثل للسلوك في الدائرة الاجتماعية الأكثر تحديدا، أو الثقافة الفرعية التي يعيش فيها ويستمد منها الدعم الجماعي لنشاطه الإنحرافي.

على الرغم من أن الثقافة الفرعية الانحرافية لا تمنح عموما الاستحسان الأخلاقي للسلوك الإنحرافي، فإنها تحتفظ بوظيفة بديلة وهامة جدا، لأنها تمد المنحرف بألفاظ متفق عليها اجتماعيا لالتماس الغدر، والتي يمكن عن طريقها تبرير انحرافه حتى يتمكن من ممارسة انحرافاته دون أن يورط نفسه في المحاسبة الأخلاقية لسلوكه [11].

نشير هنا إلى أن ظاهرة الفساد وانطلاقا من تفسير هذه النظرية للسلوك المنحرف، على أن الفساد بالرغم من أنه سلوك غير سوي ومضاد للمجتمع إلا أنه أصبح يستحسن في كثير من الأحيان بمسميات أخرى أو بديلة وهذا ما يبرز مجموعة من القيم الفرعية (الغير سوية) على حساب القيم المتعارف عليها في المجتمع، وبعبارة أخرى تغير المنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع وهنا نعطي مثالا عن جريمة الرشوة ونظرة مجتمعنا إلينا بنظرة استحسان بالرغم من أنها سلوك غير سوي مخالف للقانون ومحرم شرعا وفقا لديننا، إلا أن نظرة الناس إليها كأنها سلوك عادي وسوي وفقا لمصالح شخصية وأصبحت تسمى بمسميات مغايرة لإعطائها طابع مقبول اجتماعيا مثلا (هدية، هبة، عمولة، قهوة...)

## ثالثا/ أشكال الفساد في المجتمع

والفساد من حيث أشكاله يشمل أنواع عدة منها [12]:

### 3-1) الفساد السياسي:

ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة. ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا وديكتاتوريا، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في

نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

### 3-2) الفساد المالي:

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وغسيل الأموال وغيرها...الخ [13].

### 3-3) الفساد الإداري:

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ وتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرص للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالبا ما يكون انتشار أحدها سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

### 3-4) الفساد الأخلاقي:

والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة [14].

الشكل رقم 01: أشكال الفساد

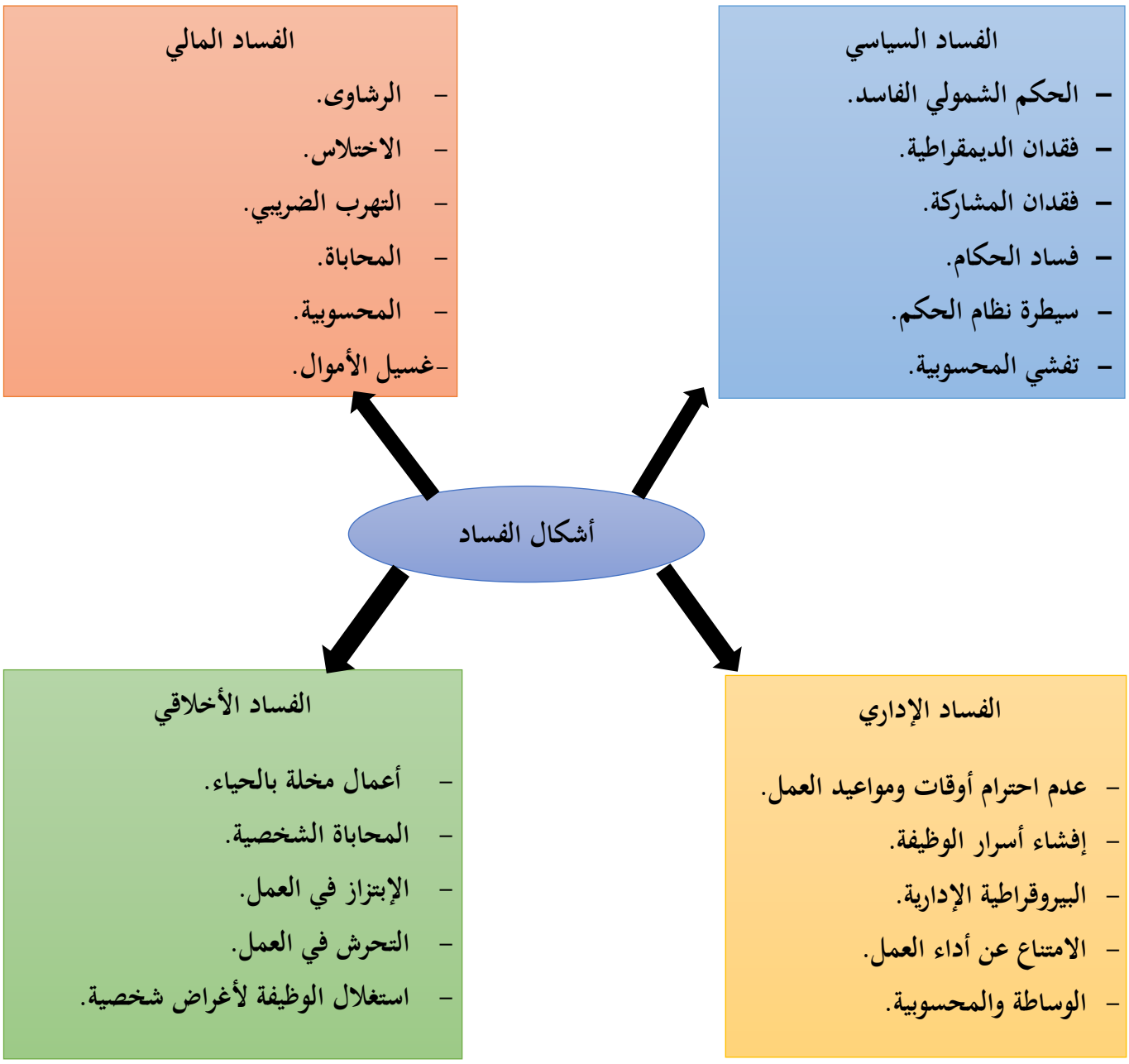


المصدر: إعداد الباحث.

* **مؤشرات ظاهرة الفساد في الجزائر:**

جدول رقم 01

يوضح مؤشر الفساد حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية الخاصة بالجزائر (2007-2017)

| الجزائر | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب دوليا | 99 | 92 | 111 | 105 | 112 | 105 | 94 | 100 | 88 | 108 | 112 |
| العلامة من 100 | 30 | 32 | 28 | 29 | 29 | 34 | 36 | 36 | 36 | 34 | 33 |

المصدر: منظمة الشفافية الدولية: (مجموعة تقارير)

الشكل رقم 02

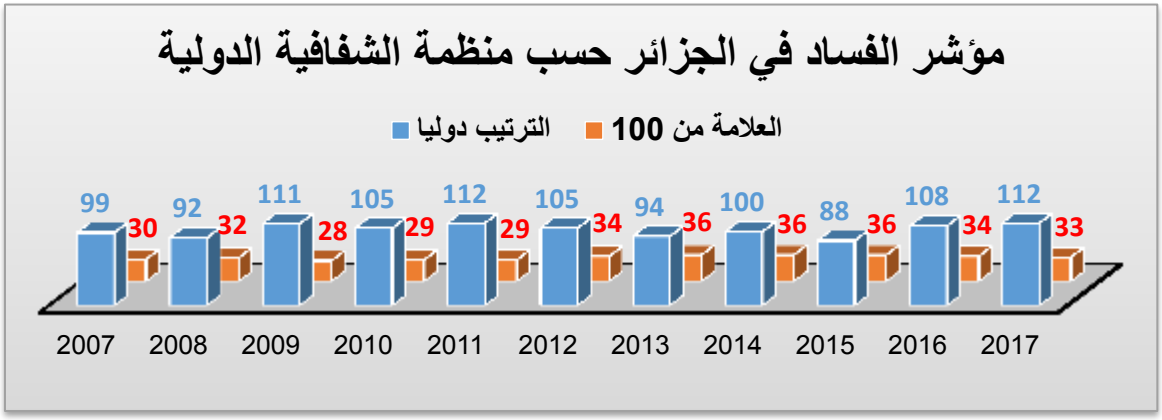


من خلال هذا المؤشر نلاحظ أن الفساد في مجتمعنا بلغ مبلغا خطيرا، فالأرقام والإحصائيات المرتبطة بظواهر الفساد في ارتفاع ينذر بالخطر، وعليه من خلال استقراء سوسيولوجي لواقع هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري نرى بأن:

الفساد يؤدي إلى نشوء فئات طفيلية في المجتمع تعيش على الرشوة ونهب المال العام من خلال مركزها في السلطة، وتثير بتصرفاتها ومستوى معيشتها الباذخ نقمة الطبقات الشعبية الفقيرة التي بالكاد تؤمن قوت يومها.

يؤدي الفساد إلى خلخلة في القيم الاجتماعية، وإلى تنامي الشعور بالظلم والاغتراب داخل الوطن، خاصة لدى فئات الشباب.

يؤدي هذا بالبعض منهم إلى الانزلاق إلى مهاوي الجريمة كانعكاس لتدهور القيم ورد فعل على تهميشهم والتمييز غير المبرر بين المواطنين.

يدفع البعض الآخر إلى الهجرة من الوطن والبحث عن مصدر رزقهم في أحد بلدان الاغتراب.

يساعد الفساد على ازدياد الهجرة في صفوف أصحاب الكفاءات العلمية نظرا لغياب تكافؤ الفرص في تشغيلهم. فملء المناصب لا يجري على أساس الكفاءة والنزاهة، وإنما على أساس المحسوبية والمحاباة

يتسبب الفساد في ارتفاع معدلات الجريمة في أي مجتمع ينتشر فيه نظرا لانعدام الحس الوطني والأخلاقي عند بعض المفسدين، فإنهم ينحدرون في فسادهم إلى مستوى الخيانة الوطنية، وهو ما ينطبق على سرقة الكنوز والآثار الوطنية وبيعها في الخارج.

يؤدي الفساد إلى ضعف الشعور بالمواطنة، وسيطرة اللامبالاة والإحباط على تصرفات المواطنين، واهتزاز ثقة الناس بالدولة ومؤسساتها، وعدم احترام القوانين واستسهال خرقها.

رابعا/ عوامل انتشار الفساد المالي في الجزائر:

إن ظاهرة الفساد في الجزائر مختلفة في مستوياتها ودرجاتها ومتفاوتة، وتتنوع وتتفاوت في درجة اتساعها وخطورتها وهذا راجع بالأساس إلى مجموع العوامل والأسباب المتحكمة فيها.

### 4-1) العامل السياسي:

ويتحقق هذا العامل نتيجة لغياب قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون، وهي قيم ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية كثقافة مجتمع. وهو ما أشارت إليه ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث أشارت في فقرتها الأولى على ((أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر)). كما تشير الفقرة الثالثة من الديباجة أيضا إلى أن ((حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول والتي تهدد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول)). ومما هو جدير بالذكر أن الفساد ظاهرة لا تخلو منها أحيانا أعرق المجتمعات ونظم الحكم الديمقراطية لكنه يظل في هذه الحالة ظاهرة استثنائية، كما أنه يواجه كلما ظهر عن طريق خلق المؤسسات الكفيلة بالحد منه وتحجيم نطاقه ومداه.

وذهبت المنظمة العربية لمكافحة الفساد وأشارت إلى أن الفساد السياسي هو الفساد الذي يتعلق بالاختلال والانحراف في توزيع السلطة، والمسألة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة، والمسألة التي يخضع لها نظام الحكم أمام

الجماهير والمواطنين، وحريات المشاركة والتعبير والتنظيم والرقابة التي تتمتع بها وتمارسها هذه الجماهير. ويترتب على اختلال منظومة السلطة والمسألة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية المتمسكة بسلطات الحكم على منافع شخصية بعيدا عن المسألة العامة، أو الجماهير لممارستها [15].

### 4-2) العامل الاقتصادي:

يلعب هذا العامل دورين في تحقق وانتشار الفساد من حيث الفقر والغنى، فالفقر عامل يصعب أحيانا إنكار صلته بالفساد على الأقل في بعض صوره، لا سيما في رشوة صغار الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة، أو إقدامهم على اختلاس المال العام، أما الغنى فقد يبدو بدوره عاملا مشجعا على صورة معينة للفساد، ويتخلى ذلك في جرائم الاختلاس الكبيرة، وتقاضي العمولات، وغسل الأموال، كما أن النموذج المطبق قد يتيح أحيانا ويزيد فرص الفساد لا سيما في المجتمعات التي تمر بمراحل تحول اقتصادي حيث تصبح قيم وآليات الليبرالية الاقتصادية التي لم تترسخ بعد بما فيه الكفاية ستارا يخفي العديد من جرائم الفساد ووسيلة يمتطيها البعض لارتكاب هذه الجرائم، مستغلين ما تتيحه هذه القيم والآليات الليبرالية من فرص وإغراءات.

والفساد الاقتصادي ينجم عن تركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي وامتلاكها هامشا تقديريا واسعا في القرارات التي تتخذها، مع ضعف الرقابة والمسألة عليها. سواء كانت هذه الكيانات مملوكة للدولة أو هيئات اقتصادية أو مملوكة للقطاع الخاص. ففي الحالة الأولى تكون المشروعات والهيئات الاقتصادية العامة عرضة للفساد يبدد مواردها وإمكانياتها (المملوكة أصلا للمجتمع) وتحولها إلى ثروات خاصة لمن يريدها، وفي الحالة الثانية يكون الاقتصاد بأكمله أو قطاعات منه عرضة للسيطرة الاقتصادية التي يكون ضحيتها المواطنين (المستهلكين) الذين يشكلون جانب الطلب على ما تنتجه المنشآت الخاصة المحتكرة، وفضلا على هذا يوجد الفساد الذي يصيب المعاملات الاقتصادية في البيع والشراء والمبادلة في الأسواق، حيث يسود الغش والتلاعب وعدم الوفاء بالعهود والإخلال بالاتفاقيات والعقود. فهذا النوع مكن الفساد لا يرتبط فقط بالسلطة الاحتكارية، وإنما بانهيار منظومة الثقة والضوابط والقواعد المتعارف عليها الحاكمة لمصداقية المعاملات والمبادلات.

### 4-3) العامل الثقافي:

وهو ما يقدم تفسيرا ممتازا لظاهرة الفساد ليس فقط على صعيد نشأة الظاهرة أو مداها، بل أيضا على صعيد تواضع سياسة مكافحتها، فالفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه وما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط والتحكم والاستعلاء، كما أن الفساد يغطي رقعة القصور الثقافي الذي لم يفلت منه الموظف العمومي ولا المواطن صاحب الخدمة على حد سواء، وهو قصور ثقافي لم يستوعب بالقدر الكافي حتى اليوم فكرة أن الدولة ملتزمة بأن تؤدي للفرد من خلال مرافقها العامة خدماته على النحو المطلوب، وفي وقت معقول، دون أي مقابل غير ما يدفعه الفرد من ضرائب أو رسوم، وقلة معرفة الأفراد بحقوقهم التي يجب توفيرها من قبل الدولة، فعندما يكون الإنسان جاهلا فإنه يكون أكثر استعدادا لاستغلال وظيفته للحصول على المال من خلال الرشوة أو سرقة المال العام، كما أن الإنسان الذي لا يعرف الإجراءات اللازمة لإنجاز معاملته يكون أكثر عرضة لاستغلال الموظف الفاسد الذي يقوم باستغلال جهله للحصول على المال منه مقابل إنجاز معاملته بسرعة، بالرغم من أن واجب هذا الموظف شرح وتعريف المراجعين بالمطلوب من إجراءات لإتمام المعاملات. ولذلك من الضروري نشر الوعي لدى المواطنين

بحقوقهم وبأن تقديم الخدمة لهم من قبل الموظف هو واجب وحق حتى لا يتم استغلالهم من الموظفين الفاسدين، وهذا النوع من الفساد يمثل أخطر أنواع الفساد، لأنه يتغلغل في الثقافة والبنية الاجتماعية، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين السلوكيات النزيهة والفاسدة، والأخلاقيات القويمة وغير القويمة. مثل هذا النوع من الفساد هو الذي يرتبط بالواسطة والمحسوبية والمحاباة وهو الذي يخلخل الضوابط الاجتماعية فيوسع من قبول المجتمع وتسامحه مع الممارسات والقيم الفاسدة وغير الشريفة، ويزيد من نزعة أفراده للتغاضي عنها [16].

وبالتالي يجب أن يكون هناك برامج تعليمية وتوعوية وطاقم تدريبي مؤهل في هيئة مكافحة الفساد وذلك لنشر ورفع درجة الوعي العام لدى المواطنين من خلال عقد المحاضرات والندوات لبيان خطورة الفساد ونتائجه المدمرة على المجتمع وعلى الدولة. وهذا ما نصت عليه المادة (7 الفقرة د) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث ألقت على عاتق الدول الأطراف أن (تشجع على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتمكين أولئك الموظفين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية، وتوفر لهم التدريب المتخصص والمناسب من أجل أذكاء وعيهم بمخاطر الفساد الملازمة لأداء وظائفهم. ويجوز أن تشير هذه البرامج إلى مدونات أو معايير سلوكية في المجالات التي تنطبق عليها).

### 4-4) العامل القانوني:

سيادة القانون هو من الأصول الأساسية الذي يقوم عليها النظام الديمقراطي في أي دولة. ويمكن تحديد ماهية سيادة القانون على أنها المعايير الأساسية لتطبيق النظام ثم القضاء والغاية منها توفير الحماية للحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو العرق.

والقانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض من جهة وتنظيم علاقاتهم بسلطة الدولة من جهة أخرى، ويهدف القانون إلى حماية حقوق الأفراد وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية وتحقيق مفهوم المساواة وتخضع جميع سلطات الدولة والأفراد للقانون، وعلى الدولة ألا تتعسف في استخدام سلطاتها من أجل الحد من حقوق وحريات الأفراد، بل لا بد أن تعمل على تنميتها وأن تضمن الحماية لها، وإن سيادة القانون تعلو على سلطة الحكومات.

أما إذا كان الأمر غير ذلك فهذا يؤدي إلى انعدام هيبة القانون. حيث يسود الاعتقاد بأن القانون ليس هو السبيل لتحصيل الحقوق أو حماية الناس. بل أن الحماية وتحصيل الحقوق يأتي من مصدر القوة، ولا شك أن شيوع مثل ذلك الاعتقاد يتحقق لدى الكبار (الشخصيات المسؤولة الكبيرة) الذين يضربون عرض الحائط بالقانون [17].

وهو ما يكشف عن تواضع مردود سياسة مكافحة الفساد على الرغم مما تزخر به التشريعات من ترسانة عقابية مدججة بكل صور التجريم والعقاب، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن إجرام الفساد لا سيما في العصر الحالي يتسم بالتنظيم والمراوغة والذكاء، وكل إجرام جديد وذكي ينبغي مواجهته بتشريع جديد.

### 4-5) العامل الاجتماعي:

هناك عدة متغيرات اجتماعية من شأنها التأثير على سير الإدارة العامة بالجزائر يمكن حصرها فيما يلي:

– تتأثر الأجهزة الإدارية تأثيرا كبيرا بالبيئة الخارجية المحيطة بها، حيث تؤدي بعض القيم السائدة في المجتمع إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري بها، ومن أهم هذه القيم ارتباط الفرد بعائلته وقبيلته وأصدقائه وهذا ما يجعله يميل إلى تفضيلهم في تولي المناصب الهامة، وقد يصل الأمر إلى مخالفة القانون في ذلك، مما يساهم في انتشار المحسوبية والمحاباة بدلا من التركيز على الكفاءة والجدارة في التوظيف [18].

– التركيب العلمي والثقافي وفي هذا الصدد تقول سمارة نصير ينظر أغلبية الشعب الجزائري إلى العمل خاصة اليدوي منه، نظرة احتقار وازدراء لشعورهم أن الأعمال البسيطة تنقص من كرامة الفرد كمهنة الفلاحة وأعوان التنفيذ، وزادت هذه النظرة ترسخا في المجتمع الجزائري، بازدياد عدد حاملي الشهادات الجامعية، حيث أصبح هؤلاء يميلون أكثر نحو الأعمال الإدارية ذات الطابع الإشرافي، ولو كان ذلك على حساب تقديم رشوة مقابل منصب محترم.

- ✓ فساد القيم الأخلاقية للمجتمع، وعدم لعب الأسرة لدورها الأساسي المتمثل في تكوين الفرد الصالح القادر على المساهمة في بناء إدارة صالحة ورشيدة [19].
- ✓ ضعف المؤسسات التعليمية في خلق ثقافة الصالح العام وتعزيز الشعور بالمواطنة.
- ✓ ضعف دور المساجد ومؤسسات المجتمع المدني في التحذير من مخاطر هذه الآفة رغم أن دورها إصلاحي وتنموي.
- ✓ العولمة وما نتج عنها من غزو فكري، ثقافي، أدى إلى انتشار قيم وثقافة لا تتلاءم مع البيئة الجزائرية، وهذا زعزع المبادئ والأصول وضعف الهوية الوطنية [20].

وكل عامل من العوامل السابقة ذكرها يمثل منظومة كاملة من الظواهر والأعراض والعوامل والأسباب التي تؤدي إلى الفساد وكل منها يحتاج إلى برامج بحثية مكثفة للكشف عن هذه المتغيرات والتعرف على خصوصيتها وطبيعتها داخل المجتمع الذي تعمل فيه. ويرى الباحث أن تمتع الموظف العام بموجب القوانين والأنظمة بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة في تصرفاتهم يشكل أمن المجتمع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي... الخ. وعلى السلطات أن تعزز عملية إرساء القواعد الأساسية للمحافظة على القانون والنظام داخل المجتمع، وتوفير الخدمات الأساسية والأطر القانونية لجميع المواطنين، وتحديد الأطر القانونية يتطلب إيجاد قواعد قانونية فعالة مقننة بقوانين عصرية تراعي الحقوق والحريات الأساسية.

## خامسا/ الآثار السلبية المتنوعة للفساد

للفساد آثار مدمرة على حياة كل بلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا، وسنعرض فيما يلي أبرز هذه الآثار.

### 1-5) اقتصاديا:

تبرز آثار الفساد من الناحية الاقتصادية في النقاط التالية [21]:

- ✓ يؤدي الفساد إلى الإضرار بعملية التنمية بمختلف أنواعها خاصة الجانب الاقتصادي للتنمية.
- ✓ فالفساد هو أحد أشكال سرقة الثروة الاجتماعية لأنه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وغالبا ما تجد هذه الأموال طريقها إلى الخارج بدلا من توظيفها داخل البلاد.
- ✓ يسبب انتشار الفساد إحجام رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار داخل البلد الذي ينتشر فيه الفساد، ويقلل أو قد يحجب المساعدات والمعونات الدولية عن البلد الموبوء بالفساد.
- ✓ يسيء الفساد إلى أهمية العمل كقيمة اقتصادية – اجتماعية نتيجة لتضاؤل مردود العمل على الفرد مقارنة بما يدره النشاط غير القانوني للفرد المنخرط في الفساد، وخاصة الرشاوي.
- ✓ سوء توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع من مما يوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء ويؤدي هذا فروق بين الطبقات الاجتماعية.

### 5-2) اجتماعيا:

تبرز آثار الفساد من الناحية الاجتماعية في النقاط التالية:

- ✓ يؤدي الفساد إلى نشوء فئات طفيلية في المجتمع تعيش على الرشوة ونهب المال العام من خلال مركزها في السلطة، وتثير بتصرفاتها ومستوى معيشتها الباذخ نقمة الطبقات الشعبية الفقيرة التي بالكاد تؤمن قوت يومها.
- ✓ يؤدي الفساد إلى خلخلة في القيم الاجتماعية، وإلى تنامي الشعور بالظلم والاغتراب داخل الوطن، خاصة لدى فئات الشباب.
- ✓ وقد يؤدي هذا بالبعض منهم إلى الانزلاق إلى مهاوي الجريمة كانعكاس لتدهور القيم ورد فعل على تهميشهم والتمييز غير المبرر بين المواطنين، كما يدفع البعض الآخر إلى الهجرة من الوطن والبحث عن مصدر رزقهم في أحد بلدان الاغتراب.
- ✓ يساعد الفساد على ازدياد الهجرة في صفوف أصحاب الكفاءات العلمية نظرا لغياب تكافؤ الفرص في تشغيلهم. فملء المناصب لا يجري على أساس الكفاءة والنزاهة، وإنما على أساس المحسوبية والمحاباة.
- ✓ كما يتسبب الفساد في ارتفاع معدلات الجريمة في أي مجتمع ينتشر فيه نظرا لانعدام الحس الوطني والأخلاقي عند بعض المفسدين، فإنهم ينحدرون في فسادهم إلى مستوى الخيانة الوطنية، وهو ما ينطبق على سرقة الكنوز والآثار الوطنية وبيعها في الخارج.
- ✓ كما يؤدي الفساد إلى ضعف الشعور بالمواطنة، وسيطرة اللامبالاة والإحباط على تصرفات المواطنين، واهتزاز ثقة الناس بالدولة ومؤسساتها، وعدم احترام القوانين واستسهال خرقها.

**خاتمة:**

بعد كل ما أوردناه عبر هذا الموضوع تولدت لدينا جملة استنتاجات وجملة اقتراحات وتوصيات رأينا ضرورة العمل على تنفيذها كصورة من صور تنشيط العمل الكفاحي الفعال ضد جرائم الفساد المالي بكل أشكالها وأبرز ما توصلنا اليه يتمثل فيما يلي:

**الاستنتاجات والتوصيات:**

اضحى الفساد الاداري والمالي ظاهره عالميه وازدادت تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة حتى انبرت المنظمات الدولية والإنسانية وضع دراسات علميه لفهم تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المجتمعات الإنسانية، وفي مجتمعنا الجزائري أصبح الفساد ظاهره مقلقه أثرت على حركة التنمية والتقدم على مختلف المستويات في المجتمع. وبناء على ما جاء في البحث يمكن صياغة بعض الاستنتاجات أبرزها ما يلي:

- ✓ إن ظاهرة الفساد ظاهره عالميه تعدت الحدود، وأضحت تهدد حقوق الانسان في أجزاء عديدة من المعمورة ولاسيما المجتمعات النامية وبالأخص المجتمع الجزائري.
- ✓ عدم تفعيل القوانين وتطبيقها من الاسباب الرئيسية الدافعة للفساد.
- ✓ ضعف المساندة الحقيقية لهيئات مكافحة الفساد، بحيث تتظافر الجهود الشعبية والرسمية بشكل حازم للحد من تداعيات الظاهرة الاجتماعية.
- ✓ ضعف الإدارة وعدم قدرتها على القيام بواجباتها بشكل سليم بسبب تسلل العناصر غير الكفؤة فضلا عن مظاهر الفساد التي تنتابها، هذا أدي إلى بروز مختلف أشكال الفساد.
- ✓ ادى الفساد الاداري والمالي الى عدم استثمار أمثل للثروات الطبيعية مما أخل بحقوق الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة.
- ✓ أثر الفساد على اداء القطاعات الاقتصادية وعكس ذلك تداعيات اجتماعية خطيره على بنية المجتمع الجزائري فانخفض مستوى النمو الاقتصادي وغياب للشفافية والنزاهة وتفكك المجتمع قيميا.
- ✓ بروز ثقافة تشجع على الفساد في مختلف القطاعات، هذا أدي إلى تغير وتخلخل في القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وبرزت ثقافات محبذة للفساد بين مختلف أبنية المجتمع.

**كما توصل البحث الى العديد من التوصيات نذكر منها ما يلي:**

- ✓ للحد من تداعيات ظاهرة الفساد الإداري والمالي ينبغي اولا صدق النوايا وترسيخ ثقافة وطنية قائمة على أساس صيانة كرامة الانسان والبلد والتفكير جديا بحاضر ومستقبل الاجيال.
- ✓ ضرورة تفعيل القوانين الرادعة فورا بحق المفسدين مهما كانت مواقعهم احتراما لإرادة الشعب الجزائري الذي تأثر بالفساد والمفسدين ودفع الثمن غاليا.

- ✓ ضرورة دعم جهود الهيئات المسؤولة عن مكافحة كل ظواهر الفساد بكل الوسائل الممكنة شعبيا ورسميا باعتبارها الباب الوطني للقضاء على الفساد.
- ✓ ضرورة إجراء دراسات وأبحاث لفهم تداعيات الفساد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على بنية المجتمع الجزائري حاضرا ومستقبلا.

## قائمة الهوامش:

[1]- الكبيسي عامر: الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005، ص8.

[2]- houghton mifflin company : the american heritage dictionary, american, 1992, p196.

[3]- إبراهيم حامد الطنطاوي: جرائم الاعتداء على الوظيفة والمال العام والرشوة والتربح، المكتبة القانونية، القاهرة، 2000، ص14.

[4]- صحيح البخاري: ((191/1 رقم 751)) صلاة الجماعة والإمامة، باب: الالتفات في الصلاة.

[5]- ابن رجب، زين الدين أبي الفرج، عبد الرحمان ابن شهاب الدين: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار ابن الجوزي، الرياض، 1422 هـ.

[6]- القاضي أبو الفضل، عياض بن موسى اليحصبي المالكي، ((239/1)): مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، القاهرة، دون سنة.

[7]- حسن بن علي بن عبد الله الشيخي: اللامعيارية ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص43.

[8]- عبد الله أحمد عبد الله عبد المولى: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 2010/2009، ص73.

[9]- ريلنز شان وفرانك ويليامس: ترجمة عدلي السمري: السلوك الإجرامي النظريات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص277.

[10]- ريلنز شان وفرانك ويليامس: ترجمة عدلي السمري، مرجع سابق، ص ص 185 – 186.

[11]- سامية محمد جابر: علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1996، ص ص 317 – 319.

[12]- أمير فرج يوسف: مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2010، ص24.

[13]- محمد سعيد نمور: الجرائم الواقعة على الأموال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص11.

[14]- أمير فرج يوسف: مرجع سابق، ص25.

[15]- أحمد محمود نهار أبو سويلم: مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص18.

[16]- أحمد محمود نهار أبو سويلم: مرجع سابق، ص21.

[17]- حسنين المحمدي بوادي: الفساد الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص56.

[18]- بن مرزوق عنترة: "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، 2008، ص67.

[19]- سمارة نصير: ظاهرة التسيب في الجزائر، منشورات المجلس، الجزائر، 2005، ص ص 71 – 72.

[20]- سيف الدين عشيط هني: إشكالية الفساد والإصلاح في المنظمة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 48 – 53.

[21]- أمير فرج يوسف: مرجع سابق، ص ص 22 – 23.

## قائمة المراجع:


### أ) القرآن الكريم:

1) الآية: 88 من سورة البقرة.

### ب) المراجع العربية:

2) إبراهيم حامد الطنطاوي: جرائم الاعتداء على الوظيفة والمال العام والرشوة والتربح، المكتبة القانونية، القاهرة، 2000.

3) ابن رجب، زين الدين أبي الفرج، عبد الرحمان ابن شهاب الدين: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار ابن الجوزي، الرياض، 1422 هـ.

**4)** أحمد محمود نهار أبو سويلم: مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.

**5)** القاضي أبو الفضل، عياض بن موسى اليحصبي المالكي، ((239/1)): مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، القاهرة، دون سنة.

**6)** الكبيسي عامر: الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005.

**7)** أمير فرج يوسف: مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2010.

**8)** بن مرزوق عنترة: "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، 2008.

**9)** حسن بن علي بن عبد الله الشيخي: اللامعيارية ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

**10)** حسنين المحمدي بوادي: الفساد الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988.

**11)** ريلنز شان وفرانك ويليامس: ترجمة عدلي السمري: السلوك الإجرامي النظريات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

**12)** سامية محمد جابر: علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1996.

**13)** سمارة نصير: ظاهرة التسيب في الجزائر، منشورات المجلس، الجزائر، 2005.

**14)** سيف الدين عشيط هني: إشكالية الفساد والإصلاح في المنظمة العربية، رسالة ماجسير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008.

**15)** صحيح البخاري: ((191/1 رقم 751)) صلاة الجماعة والإمامة، باب: الالتفات في الصلاة.

**16)** عبد الله أحمد عبد الله عبد المولى: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 2010/2009.

**17)** محمد سعيد نمور: الجرائم الواقعة على الأموال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

**ج) المراجع الأجنبية:**

**18)** houghton mifflin company : the american heritage dictionary, american, 1992.

كل الحقوق محفوظة